

مرسوم أميري رقم ( ٢٢ ) لسنة ٢٠١٩ م

بتعديل المرسوم الأميري رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٥ م

بشأن إعادة تنظيم اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية  
وتعديلاته،  
والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته،  
والمرسوم الأميري رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٥ م بشأن إعادة تنظيم اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة  
الشارقة،  
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:

#### المادة الأولى

يُستبدل بنصوص المواد (٢، ٧، ٢٧) من المرسوم الأميري رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٥ م المشار إليه النصوص الآتية:-

#### المادة (٢)

يُشكّل المجلس الاستشاري من خمسين عضواً من ذوي الرأي والكفاءة والخبرة وفقاً لأحكام القانون، وتكون مدينة  
الشارقة مقراً للمجلس ويعقد جلساته فيها ما لم ينص مرسوم دعوته للانعقاد في مكان آخر.  
وكل اجتماع يعقده المجلس في غير الزمان والمكان المقررين لاجتماعه يكون باطلاً وتُبطل القرارات التي تصدر منه.

#### المادة (٧)

لعضو المجلس أن يستقيل من عضويته وتُقدم الاستقالة كتابة إلى الرئيس ويجب عرضها على المجلس في أول  
جلسة تلي تقديمها.  
وللعضو أن يعدل عن استقالته قبل صدور قرار المجلس بشأنها، ويتم قبول الاستقالة بقرار من المجلس.

وإذا انتخب أو عُيِّن أحد أعضاء المجلس عضواً في المجلس الوطني الاتحادي أو المجلس التنفيذي أو المجالس البلدية أو مجالس الضواحي والقرى أو بوظيفة في الحكومة يُعتبر مستقيلاً حكماً من عضوية المجلس.

#### المادة (٢٧)

يُشكّل المجلس اللجان الدائمة التالية:-

١. لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى، وعدد أعضائها (٧).
٢. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية، وعدد أعضائها (٧).
٣. لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام، وعدد أعضائها (٧).
٤. لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية، وعدد أعضائها (٧).
٥. لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة، وعدد أعضائها (٧).
٦. لجنة شؤون الأسرة، وعدد أعضائها (٧).
٧. لجنة إعداد مشروعات التوصيات، وعدد أعضائها (٧).

#### المادة الثانية

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدرنا بتاريخ:  
الثلاثاء: ١٢ ذو القعدة ١٤٤٤هـ  
الموافق: ١٦ يوليو ٢٠١٩م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة